هواية احتكار الحقيقة !

بقلم : احمد طلعت

قرار مشاركة القوات المسلحة المصرية فى قوات حفظ السلام الدولية فى البوسنة والهرسك ، كان ينبغى ان يكون موضوع مشاورات واسعة بين الحزب الحاكم ، وبقية الاحزاب السياسية ، التى تشترك مع الحزب الحاكم فى مسئولية العمل الوطنى .

فقرر ارسال قوات مسلحة للعمل خارج حدود الوطن ، حتى ولو كانت فى مهمة سلام ، من القرارات التى يجب ان تشترك فى مناقشتها كل القوى السياسية الشرعية ، مادمنا فى دولة تقوم على التعددية الحزبية ، بما يتضمنه ذلك من احترام الاغلبية لراى الاقلية ، والتزام الاقلية بقرار الاغلبية .

نقول ذلك ، رغم كل التحفظات التى يمكن ان تثار حول حقيقة تمثيل الحزب الحاكم للاغلبية ، او تعبير احزاب المعارضة القائمة حاليا عن راى الاقلية .. !! صحيح ان السيد رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة - بنص الدستور - وان تحريك القوات المسلحة يتم بقرار من القائد الاعلى ، لكن رئيس الجمهورية - فى نفس الوقت - هو رئيس السلطة التنفيذية ، المسئولة - بنص الدستور ايضا - امام مجلس الشعب ، الذى يمثل الامة بكل احزابها ، وكل تياراتها السياسية ، سواء فى ذلك الاغلبية .. والاقلية .

وقد يقال بأن المادة ١٥٠ من الدستور لم تشترط موافقة مجلس الشعب المسبقة ، إلا فى حالة اعلان الحرب ، اما ارسال قوات للعمل تحت راية الامم المتحدة فهى مهمة سلام ، لا ضرورة لاستئذان مجلس الشعب بشانها .

لكن هذا القول ليس صحيحا على اطلاقه ما دام ارسال قوات إلى خارج البلاد لابد وان تترتب عليه اعباء مادية ، حتى وان كانت مرتبات الضباط والجنود تدفع من خزانة الامم المتحدة ، فالمسالة ليست مالة مرتبات فقط ، لكنها ايضا مسالة تدريب ، وتسليح ، واعداد ، وكلها امور يتحمل الشعب اعبائها المالية ، حتى وان كانت ضمن ميزانيةوزارة الدفاع .

وليس معنى ذلك اننا نعارض قرار مشاركة القوات المسلحة فى قوة حفظ السلام الدولية ، فهذا القرار له إيجابياته الكثيرة ، سواء من ناحية الخبرة التى تكتسبها هذه القوات ، او من ناحية الدور الذى تؤديه من اجل اقرار واحترام مبادىء الشرعية الدولية ، لكننا - فقط نتحفظ على الطريقة التى صدر بها قرار المشاركة ، من منظور سياسى داخلى ، يستهدف المحافظة على جوهر الديمقراطية ، فى بلد يقول العالم انه ياخذ بالنظم الديموقراطية .

ومصر ليست وحدها التى شاركت بوحدات من قواتها المسلحة للعمل تحت راية الامم المتحدة فى البوسنة والهرسك ، لكنها كانت - وحدها - التى اصدرت قرار المشاركة دون العرض على البرلمان ، او اجراء مشاورات بشان القرار مع بقية الاحزاب السياسية .

ولو كان قرار ارسال قوات مسلحة للعمل خارج الحدود ، قد املته ضرورة ملحة ، او دفعت اليه ظروف عاجلة لا تحتمل التاخير ، لكنا قد التمسنا العذر للحزب الحاكم فى اصدار القرار قبل العرض على ممثلى الامة ،او التشاور بشانه مع بقية الاحزاب ، لكن القرار - فيمانحسب - قد اتخذ بعد دراسة وروية ، ولم يكن قرارا عفويا او متسرعا، الامر الذى كان ينبغى معه مشاركة الشعب - بكل تياراته السياسية - فى اصداره .

ان الديموقراطية ليست مجرد نصوص يتضمنها دستور تلجا اليه الحكومة عندما تريد ، وتعطله حين تشاء ، وانما الديموقراطية هى (قناعة) بأن التشاور حول القرارات الهامة هو الذى يكسب هذه القرارات شرعيتها ويعصمها من العفوية والانفعال .

والديموقراطية هى (سلوك) تحرص الحكومات على الالتزام به ، حتى وان زعمت بانها تمثل الاغلبية ، لان عدم الالتزام بهذا السلوك يجعلها تنزلق إلى ما يسمى بدكتاتورية الاغلبية ، وهى دكتاتورية لا تقل فى مخاطرها ومحاذيرها عن دكتاتورية الافراد .. !!

والديموقراطية هى (اقرار) من الاغلبية بالمساواة بينها وبين احزاب المعارضة فى الوطنية ، وفى احتمالات الخطا والصواب ، اما الزعم باحتكار الاغلبية - دائما - للصواب فهو زعم ينسف الديموقراطية من اساسها ، ويجعل من مبدأ تداول السلطة - وهو جوهر الديموقراطية - مجرد حبر مكتوب على ورق .. !!

واذا كان الحزب الوطنى الحاكم يؤمن حقيقة بالديموقراطية ، ويريد - حقيقة - ان يمارسها ممارسة صادقة وامينة ، فان من واجبه ان يتشاور دائما ، مع بقية الاحزاب فى المسائل الهامة التى تتعلق بسلامة الوطن واستقراره ، وليس فقط فى موضوع ارسال قوات للعمل خارج الحدود .

اما إذا استمر الحزب الحاكم فى محاولته لاحتكار الحقيقة ، واحتكار الوطنية ، واحتكار القرار ، فلن يستطيع ان يقنع احدا - لا فى الداخل ولا فى الخارج - بان فى مصر ديموقراطية حقيقية ، مهما كررت اجهزة الاعلام هذا الزعم ، او امتلات به احاديث المسئولين .

ملحوظة : كنا نتمنى ان يتشاور الحزب الحاكم مع بقية الاحزاب السياسية حول قرار ارسال قوات مصرية للعمل خارج الحدود ، حتى نحافظ على (الشكل) الديموقراطى ، بعد ان عجزنا عن المحافظة على (الجوهر) الديموقراطى .. !!